ورقة حقائق

حقوق المرأة في الأردن: أولوية في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

استنتاجات الورقة

- الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي تشكل أولوية قصوى، تمثل التوصيات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والتحرش والعنف الجنساني والأسري النسبة الأكبر من التوصيات التي قبلها الأردن في سياق حقوق المرأة. هذا يشير إلى أن العنف المبني على النوع الاجتماعي يُعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه النساء في الأردن. الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني وتنفيذ القوانين بصرامة لحماية النساء من العنف أمر ضروري لتحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال.

- هناك حاجة ملحة لإصلاح القوانين التمييزية، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية، التي لا تزال تحتوي على نصوص تمييزية ضد النساء. عدم إحراز تقدم في هذا المجال يعوق تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في الأردن.

- على الرغم من الاعتراف بأهمية تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا، إلا أن مشاركتها في القوى العاملة وفي الحياة العامة لا تزال منخفضة. هذه الفجوات تتطلب سياسات وبرامج مستدامة تعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل وتضمن تمثيلها الفعال في مواقع صنع القرار.

- مقاومة تغيير السياسات المتعلقة بنقل الجنسية، من خلال الإحاطة علماً بالتوصيات المتعلقة بنقل الجنسية لأطفال الأردنيات يعكس المقاومة الكبيرة لتغيير السياسات الحالية التي تحرم أبناء الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين من الحصول على الجنسية الأردنية. ما يتطلب من الحكومة معالجة هذه القضية من منظور حقوق الإنسان.

- حقوق المرأة في الأردن تحتاج إلى اهتمام أكبر وإصلاحات جذرية لضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. التركيز على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحماية من العنف، المساواة بين الجنسين، وتحسين المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، هو أمر حتمي لتحقيق تقدم فعلي ومستدام. التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني هو المفتاح لتحقيق هذه الأهداف وضمان مستقبل أفضل للنساء في الأردن.

خلفية عامة

تشكل حقوق المرأة جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهي قضية جوهرية في تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. في الأردن، على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، إلا أن النساء ما زلن يواجهن تحديات كبيرة تتعلق بالتمييز، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقييد الوصول إلى الفرص الاقتصادية والسياسية.

في إطار الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان التي جرت في 25 يناير 2024، تم تقديم عدد كبير من التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة في الأردن. شملت هذه التوصيات جوانب مختلفة مثل تعزيز المساواة بين الجنسين، مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، تحسين فرص الوصول إلى العمل وتوفير بيئة عمل لائق، وضمان المشاركة السياسية الفعالة للنساء.

قبل الأردن ما نسبته 12% من التوصيات ذات الصلة بحقوق المرأة في الاستعراض الدوري الرابع، حيث لا تزال بعض القوانين الأردنية تتضمن نصوصا تمييزية ضد النساء، مثل قوانين الأحوال الشخصية والجنسية. وتعاني النساء والفتيات من مستويات عالية من العنف، بما في ذلك العنف الأسري.

علاوة على ذلك، تواجه النساء تحديات كبيرة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية. معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يتجاوز 15.5%[1] وهناك فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين، مما يحد من قدرة النساء على تحقيق التمكين الاقتصادي. ورغم تحسن التمثيل النسائي في البرلمان والمجالس البلدية، إلا أن مشاركة النساء في الحياة السياسية لا تزال محدودة، وغالبًا ما تُهمّش أصواتهن في صنع القرار.

مجالات تركيز توصيات حقوق المرأة التي قبلها الأردن

يظهر الشكل رقم (1) توزيع توصيات حقوق المرأة التي وافق عليها الأردن في الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) وفقا لمجالات التركيز، حيث يشكل مجال الحماية من الاستغلال والتحرش والعنف الجنساني والأسري، النسبة الأكبر من التوصيات، 38% من إجمالي التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة. هذا التركيز يعكس المخاوف الجدية بشأن مستويات العنف والتحرش والاستغلال التي تواجهها النساء في الأردن. يتضمن هذا المجال توصيات لتعزيز الإطار القانوني والتشريعي لحماية النساء من العنف،

[1] دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الربعي حول العمالة والبطالة في المملكة للربع الأول من عام 2024، 2024

وضمان تنفيذ القوانين بصرامة، وتوفير الدعم والخدمات للناجين من العنف. التركيز الكبير على هذا المجال يشير إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد من أكبر التحديات التي تواجه النساء في الأردن.

تعكس التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة في الحياة العامة والسياسية 23% من إجمالي التوصيات، الاعتراف بأهمية زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والمشاركة السياسية الفعالة. يشير هذا إلى أن هناك حاجة ماسة إلى سياسات وبرامج تدعم تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية والمجالس التشريعية، وتشجيعها على المشاركة النشطة في الحياة العامة. تحقيق التوازن بين الجنسين في هذه المجالات يعد ضروريًا لضمان أن تكون أصوات النساء مسموعة ومؤثرة في صياغة السياسات العامة لا سيما في المرحلة الراهنة، التي يستعد فيها الأردن لعقد الانتخابات النيابية لمجلس الأمة.

تمثل المشاركة الاقتصادية والعمل اللائق 13% من إجمالي توصيات حقوق المرأة التي قبلتها الأردن، مما يعكس اعترافًا بأهمية تمكين المرأة اقتصاديًا وضمان حصولها على فرص عمل لائقة وآمنة. يتضمن ذلك قضايا مثل المساواة في الأجور، تحسين ظروف العمل، وتعزيز مشاركة النساء في القوى العاملة. يشير هذا التركيز إلى وجود تحديات مستمرة في سوق العمل الأردني، حيث لا تزال مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة، مع وجود فجوات كبيرة في الأجور والفرص المتاحة بين الجنسين.

جاءت 15% من التوصيات حول المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز، مما يعكس الأهمية الكبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ضد النساء. يتضمن ذلك الدعوة إلى تعديل القوانين والسياسات التمييزية وضمان تنفيذها بفعالية. التركيز على هذا المجال يعكس الفجوات القانونية والاجتماعية التي لا تزال تميز ضد النساء في الأردن، وتظهر الحاجة الملحة لإصلاحات قانونية واجتماعية لتحقيق المساواة الفعلية.

وأخيرا، هناك 10% من التوصيات التي قبلها الأردن حول تعزيز دور المرأة في المشاركة في العمل المناخي. يشير ذلك إلى تزايد الوعي بضرورة إشراك النساء في تصميم وتنفيذ السياسات البيئية، خاصة في ظل تأثير تغير المناخ الذي غالبًا ما يضر بالمجتمعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء. يعكس هذا التركيز أهمية بناء قدرات المرأة للمشاركة في المبادرات المناخية والتأكد من أن السياسات المناخية شاملة وتراعي الفروق بين الجنسين.

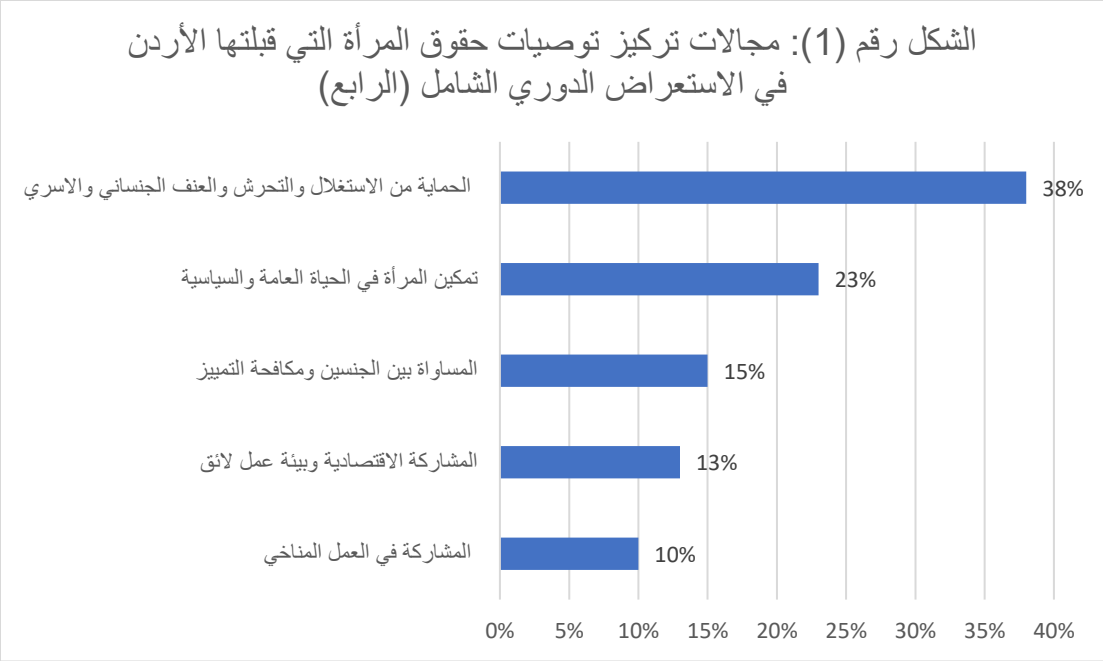

مجالات تركيز توصيات حقوق المرأة التي أحاط الأردن علما بها

رغم قبول الأردن عدد كبير من التوصيات ذات الصلة بحقوق المرأة في الاستعراض الدوري الشامل في دورته الرابع، الا انه أحاط علما بعدد كبير أيضا من التوصيات 11%، وتوزعت مجالات هذه التوصيات كما يظهر بالشكل رقم (2).

تشكل التوصيات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والتحرش والعنف الجنساني والأسري النسبة الأكبر (46%) من التوصيات التي أحاط الأردن علماً بها. وعند فحص هذه التوصيات، يظهر أنها تشير بشكل محدد إلى التصديق على اتفاقيات ذات صلة بمواجهة العنف والتحرش، على سبيل المثال اتفاقية رقم (190)، وتعديل قانون العقوبات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ووضع تعريف محدد وشامل في القانون للعنف ضد المرأة.

هذا التركيز يعكس القلق الدولي المتزايد بشأن مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن، والذي يعتبر مشكلة كبيرة تتطلب تدخلات فعالة. إن عدم قبول هذه التوصيات يشير إلى تحديات محتملة في تعديل السياسات أو القوانين الحالية أو تحسين آليات التنفيذ لحماية النساء والفتيات من العنف بشكل فعال.

تأتي التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز بنسبة 29%. هذا يشير إلى أن هناك قضايا هيكلية في المجتمع والقانون الأردني تتعلق بالتمييز بين الجنسين والتي لم يتم التعامل معها بشكل كافٍ. إن إحاطة الأردن علماً بهذه التوصيات يعكس التردد في إجراء تعديلات قانونية أو اجتماعية جذرية لمعالجة هذه القضايا، مما قد يعوق تحقيق تقدم فعلي نحو المساواة، على سبيل المثال، أحاط الأردن علما في توصيات تتعلق بسحب جميع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل المادة 6 من الدستور من أجل إضافة حظر التمييز على أساس الجنس، وسن تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، وإلغاء جميع أحكام تشريعات الأردن المنطوية ضد النساء.

تمثل التوصيات المتعلقة بنقل الجنسية للأطفال 21% من التوصيات التي أحاط الأردن علماً بها، وقد أحاط الأردن علما بجميع التوصيات المقدمة في هذا السياق، ما يشير إلى وجود مقاومة كبيرة لتغيير السياسات الحالية، التي ترتبط بمفاهيم الهوية الوطنية والسيادة. حيث لا يزال يُحرم أطفال الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين من الحصول على الجنسية الأردنية.

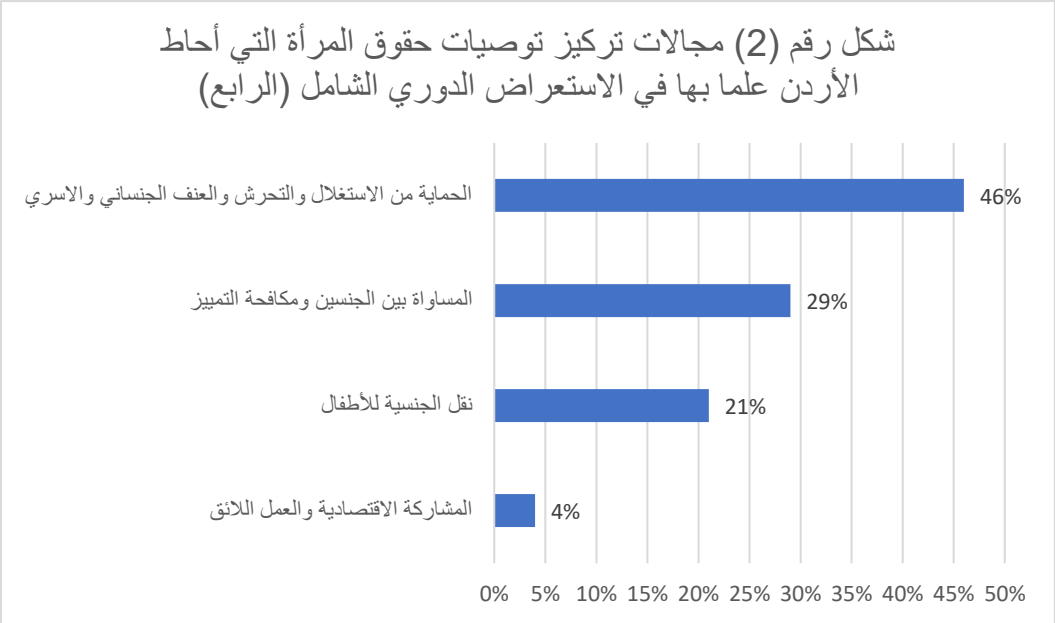

التوصيات

تشكل حقوق المرأة في الأردن قضية مركزية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. يجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي والمجتمع المدني والحكومة لضمان تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل. الالتزام بهذه التوصيات وتطبيقها بشكل فعّال يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا في حياة النساء في الأردن، ويعزز من التقدم نحو مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً.

توصيات للحكومة الأردنية:

- الالتزام بمراجعة وإصلاح القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، مثل قوانين الأحوال الشخصية والجنسية. يجب أن تشمل هذه الإصلاحات تعديل المادة 6 من الدستور لإضافة حظر التمييز على أساس الجنس.
- تبني وتنفيذ سياسات فعالة لحماية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي. يشمل ذلك التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190، وتعديل قانون العقوبات ليشمل تعريفًا شاملاً للعنف ضد المرأة.
- تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية والمجالس التشريعية من خلال سياسات وبرامج تدعم مشاركة النساء في صنع القرار. يجب أن تشمل هذه السياسات تشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات والمشاركة الفعالة في الحياة العامة.

- تطوير برامج وسياسات لتحسين فرص عمل النساء وضمان حصولهن على بيئات عمل لائقة وآمنة. يجب أن تشمل هذه السياسات تعزيز المساواة في الأجور ومكافحة التمييز في مكان العمل.

مراجعة سياسات نقل الجنسية للأطفال بهدف منح أبناء الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين حق الحصول على الجنسية الأردنية. يجب على الحكومة إعادة النظر في هذه القوانين من منظور حقوق الإنسان وضمان عدم التمييز ضد النساء في هذا المجال

توصيات للمجتمع الدولي:

- تقديم دعم فني ومالي مستمر لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، وخاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق المرأة. هذا الدعم يمكن أن يعزز قدراتها على متابعة تنفيذ التوصيات والدعوة للإصلاحات القانونية والاجتماعية.
- متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلها الأردن ذات الصلة بحقوق المرأة بشكل دوري، مع تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. هذه المراقبة تضمن أن الحكومة الأردنية تلتزم بتعهداتها الدولية.

توصيات للمجتمع المدني:

- تنظيم حملات توعية تهدف إلى تغيير النظرة المجتمعية تجاه حقوق المرأة، مع التركيز على أهمية المساواة بين الجنسين والحماية من العنف. هذه الحملات يجب أن تستهدف جميع شرائح المجتمع بما في ذلك صناع القرار.
- الاستمرار في رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة، مثل حالات العنف والتحرش والتمييز. تقديم هذه المعلومات للجهات الدولية يمكن أن يساعد في الضغط من أجل التغيير.

المؤلفون: أحمد عوض وهديل القضاة